



رداً على إحالة أركان الحزب على محكمة الجنايات، صدر عن حزب حرّاس الأرز — حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

بينما المنظمات الفلسطينية تستقدم السّلاح والرجال من سوريا إلى داخل المخيمات وخارجها، وتبني القواعد العسكرية في أكثر من منطقة ومكان، وتنتهك سيادة الدولة اللبنانية وتهدّد كيائها، وترفض تسليم سلاحها متحدّية الشعب اللبناني والمجتمع الدولي.

وبينما المنظمات الأصولية تعرض عضلاتها في شوارع بيروت بمناسبة يوم القدس، وترفض علناً الإعتراف بالقرار ١٥٥٩ وتنفيذ بنوده معرّضة البلاد لشتى أنواع الأخطار الإقليمية والدولية.

في هذا الوقت لم تجد الحكومة اللبنانية سوى الإستقواء على حزب حرّاس الأرز عبر الإستمرار في إحتجاز أركانه الثلاثة وتحويلهم على محكمة الجنايات بتهمة "التحريض على القتل".

لا داعي للتذكير بأن الكل، في لبنان والخارج، يعلم إن هذه التهمة ملفقة وباطلة، وإن إحتجاز أركان الحزب تمّ لأسباب محض سياسية، وإن المؤتمر الصحافي الذي عقده في ١٤ أيلول الماضي لم يأتي على ذكر كلمة واحدة تحضّ على العنف أو القتل.

لقد ارتكبت الحكومة ثلاثة أخطاء في هذه القضية دفعة واحدة:

الأولى، عندما إستسهلت الاستقواء على الحزب فأساءت تقدير مكانته اللبنانية والدولية.

الثانية، عندما إنتهكت مبادئ حقوق الإنسان في مجال حرّية الرأي والتعبير خصوصاً في هذه المرحلة الحساسة حيث بات لبنان تحت الرعاية الدولية، وإداء الحكومة تحت الرقابة الدولية المشدّدة.

الثالثة، عندما أمرت بإعتقال أركان الحزب على خلفية سياسية مرتكبة بذلك جرم حجز حرّية من دون مسوغ قانوني ثابت.

والخطأ الأكبر إنها إعتقدت إن هذه القضية ستمرّ مرور الكرام، وإننا سنقبل أن نكون كبش محرقة أو موضوع مقايضة، من دون أن تدري إنها فتحت على نفسها باباً لن يغلق بالسهولة التي تظنّ، وإننا سنلاحقها وسنقاضها أمام المراجع المختصة الدولية واللبنانية في الوقت والأسلوب المناسبين.

لَبَّيْكَ لِبْنَان

أبو أرز
في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٥